

رئاسة «التشريعي» تستشرف آفاق مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاق المصالحة وتؤكد جاهزية «التشريعي» لأداء دوره الوطني والبرلماني

وتفعله كي يقوم بأداء دوره الوطني والبرلماني، مؤكدة أن «التشريعي» يشكل الضامن الأساس لقيام وتأسيس نظام سياسي فلسطيني سليم، ويمثل عنوان المرحلة القادمة، وأنه سوف يشكل الرقيب على أداء السلطة التنفيذية سياسيا وأمنيا، ولن يتوانى عن إنفاذ واجباته البرلمانية لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا.

أكدت رئاسة المجلس التشريعي أن المطلوب وطنيا خلال المرحلة القادمة يكمن في التنفيذ الأمين لما ورد في اتفاق المصالحة والنزول عند مقتضيات الشراكة السياسية والأمنية، مشددة على ضرورة تجاهل الضغوط والتهديدات الخارجية التي تحاول العبث بالساحة الفلسطينية وتفجير التوافق الوطني. ودعت رئاسة التشريعي في حوارات منفصلة مع «البرلمان» إلى إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي

رزمة واحدة

فقد أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس أن المطلوب وطنيا باختصار شديد يكمن في تنفيذ ما تم التوقيع عليه كـرزمة واحدة، وأن تتم كافة الإجراءات العملية، ووضع الملفات الخلافية خلف ظهورنا، مشددا على ضرورة تمكين المؤسسات الوطنية والدستورية من العمل، وعلى رأسها المجلس التشريعي، لأداء مهامه وفق الدستور والقانون الأساسي ومنح الثقة للحكومة التوافقية الجديدة.

دعوة لتفعيل التشريعي

وأضاف دويك أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام برلماني، وأن المجلس التشريعي هو الأصل لكل ما يتم تداوله في الساحة، خاصة في شئون المراقبة و سن القوانين والمحاسبة، والمصادقة على الموازنة، مؤكدا أن تعطيل المجلس هو تعطيل للحياة الدستورية في الوطن ما يسيء للنظام السياسي الفلسطيني ويربك الواقع الفلسطيني الداخلي.



د. دويك: مطلوب تنفيذ اتفاق المصالحة رزمة واحدة.. وتعطيل «التشريعي» تعطيل للحياة الدستورية

شراكة سياسية وأمنية

بدوره أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس أن المطلوب في المرحلة الحالية يكمن في نزول حركتي فتح وحماة عند مقتضيات الشراكة السياسية والأمنية، وعدم



د. بحر: نجاح المصالحة مرتين بالشراكة الكاملة.. والمجلس التشريعي يشكل عنوان المرحلة القادمة

الاستجابة للضغوط والتهديدات الخارجية، مشيرا إلى أن مدى نجاح المصالحة يعتمد على مدى تطبيق بنود الاتفاق والصدق في تنفيذه.

التشريعي.. عنوان المرحلة

وشدد بحر على أن المجلس التشريعي يشكل الضامن الأساس لقيام وتأسيس



د. خريشة: مطلوب تنفيذ أمين بعيدا عن المناكفات.. وتفعيل «التشريعي» أولى خطوات اتفاق المصالحة

نظام سياسي فلسطيني سليم قائم على أساس الاحتماء إلى القيم القانونية والمبادئ الدستورية، مؤكدا أن المجلس التشريعي يشكل عنوان المرحلة القادمة، وأنه سوف يشكل الرقيب على أداء السلطة التنفيذية سياسيا وأمنيا، ولن يتوانى عن إنفاذ واجباته البرلمانية لما

فيه خدمة شعبنا وقضيتنا.

تنفيذ أمين

من جهته أكد د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس أن المطلوب حاليا هو التنفيذ الأمين لبنود المصالحة بعيدا عن المناكفات السياسية في إطار النوايا الطيبة والصادقة دون توقف عند التفاصيل الدقيقة والصغيرة، مشيرا إلى أن اتفاق المصالحة يعتبر إنجازا تاريخيا يجب المحافظة عليه، وأن أي إخفاق بالتنفيذ سينعكس بالسلب على من وقع الاتفاق.

استئناف التشريعي.. أولى المهام

ولفت خريشة إلى أن المجلس التشريعي هو أهم مؤسسة فلسطينية، وأن تفعيل المجلس التشريعي يشكل أولى الخطوات المهمة لتنفيذ اتفاق المصالحة، مشددا على وجوب عدم قيام الحكومة بالعمل بدون ثقة من المجلس، داعيا «التشريعي» لتعديل قانون الانتخابات وفقا للمصالحة، وجسر الهوة بين المواطن وقيادات الشعب الفلسطيني.

م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي لـ «البرلمان»:

وثيقة المصالحة اعتبرت التنسيق الأمني خيانة وطنية.. ولن نقبل استمراره على الإطلاق



والضفة، والنظر في منتسبي الأجهزة سواء المستنكفين أو العاملين في غزة والضفة مع ضمان وظيفي للجميع، مستندركا بأنه "قد تكون هناك حلول لبعض المنتسبين مثل إحالة للمعاش أو التقاعد أو نقل لوزارة مدنية".

ولفت النائب الأشقر إلى أن اللجنة ستحافظ على الوضع الأمني في غزة والضفة بهدف منع الفلتان الأمني بأي صورة، مشيرا إلى أن عمل الأجهزة الأمنية سيتم من خلال الدمج والبناء، وأن إعادة الهيكلة ستكون بالتدرج وبطريقة سلسة.

أحد بنودها عن أن التخابر مع العدو أو إعطاء معلومات عن أي مواطن أو عن المقاومة تعتبر خيانة وطنية يعاقب عليها القانون، مشيرا إلى وجود بنود أخرى تتحدث عن تحريم الاعتقال السياسي، وضرورة احترام الأجهزة الأمنية للمقاومة في دفاعها عن شعبنا. وأوضح أن المصالحة الوطنية ستجعل عملية التنسيق الأمني في أضيق مراحلها تمهيدا للقضاء عليها لأننا لن نقبل باستمرار التنسيق الأمني على الإطلاق.

وكشف النائب الأشقر عن اجتماع قريب يضم حركتي حماس وفتح في القاهرة، يليه اجتماع للفصائل الفلسطينية للتوافق حول تشكيل اللجان التنفيذية على الأرض، موضحا أنه سيتم تشكيل لجنة أمنية عليا من ضباط مهنيين بالتوافق، ثم يصدر الرئيس عباس مرسوما بها لتقوم مهامها. وبين النائب الأشقر أن أول مهام اللجنة هو رسم السياسة الأمنية العليا في الضفة وغزة، وإعادة بناء وهيكل ودمج الأجهزة الأمنية في غزة

أكد النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي أن التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني مرفوض وطنيا، قائلا: "نحن نتعامل مع دولة محتلة عدو لشعبنا الفلسطيني، ووظيفة الأجهزة الأمنية ليس التعاون مع الاحتلال وتقديم معلومات له".



إعادة الهيكلة الأمنية ستتم تدريجيا والمصالحة توجب احترام المقاومة في دفاعها عن شعبنا

وأكد النائب الأشقر في حوار خاص مع «البرلمان» أن وثيقة المصالحة تتحدث في

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي..

سنّ وتنظيم التشريعات الاقتصادية

وحماية المستهلك أبرز المهام

(تقرير) 3

د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية بالتشريعي لـ «البرلمان»:

قانون الشباب يضمن حقوقهم

في مختلف المجالات ويضع الحكومة

أمام مسؤولياتها (حوار) 4

«العودة».. حق غيبته شريعة الغاب

الدولية وسيعود بإرادة الصامدين

وسواعد المخلصين (تقرير) 6

دعا «فتح» و«حماس» للتنفيذ الأمين لبنود الاتفاق



د. بحر: «التشريعي» سوف يراقب تنفيذ اتفاق

المصالحة الوطنية ويدعم إنجازه خلال المرحلة المقبلة

وقضيته الوطنية، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تدفع باتجاه توحيد الجهود والطاقت الفلسطينية باتجاه مقاومة الاحتلال والوقوف في وجه مخططاته العنصرية، والالتفات إلى القضايا الوطنية الكبرى كالأستيطان وتهويد القدس والمقدسات وبناء الجدار والإفراج عن الأسرى وغيرها.

وشدد بحر على ضرورة التمشير عن سواعد العمل والجهد والاجتهاد بغية بناء ما دمره الاحتلال عبر السعي المشترك لإعادة إعمار غزة وإغاثة أهلها المنكوبين بفعل الحصار والعدوان الصهيوني. ودعا بحر جميع أبناء شعبنا الفلسطيني للتكاتف والتآزر لإنجاح المصالحة وتقديم كل أشكال الدعم والإسناد لها، فدعم الشعب الفلسطيني يشكل حجر الزاوية لإنجاح المصالحة ومفاهيمها الاجتماعية.

من عنق الزجاجة وإعادة الاعتبار لها إقليميا ودوليا في ظل محاولات الاحتلال الصهيوني والإدارة الأمريكية إدامة فرض الحصار السياسي والاقتصادي على شعبنا بهدف تذويب قضيتنا الوطنية وإضعافها على مختلف الأصعدة والمستويات.

وذكر بحر أن اتفاق المصالحة سد كل ذرائع الاحتلال وأربك حساباته وحشره في الزاوية وقلب مخططاته رأسا على عقب، مشيرا إلى أن نتنياهو وحكومته يعيشون حالة من التخبط في مواجهة المصالحة الفلسطينية، وبدأت التناقضات تغزو مواقفهم الداخلية على أرضية وحدة الموقف الفلسطيني الذي عبرت عنه القوى والأطراف الفلسطينية خلال احتفال توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة.

وشدد بحر على ضرورة حماية المصالحة كإنجاز استراتيجي لشعبنا الفلسطيني

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن المجلس سوف يراقب بدقة مسار تطبيق اتفاق المصالحة الذي تم التوقيع عليه في القاهرة، مشدداً على أن "التشريعي" سوف يلعب دوراً ريادياً في دعم المصالحة الوطنية وإسناد كل الجهود الهادفة إلى ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. وأشار بحر في بيان صحفي الثلاثاء (١٠-٥) إلى أن كل المؤشرات تدل على صدق النوايا والإرادات لدى مختلف القوى والأطراف الفلسطينية لجهة إنجاح اتفاق المصالحة وسلامة تطبيقه على أرض الواقع خلال المرحلة المقبلة، داعياً حركتي فتح وحماس إلى التطبيق الصادق والتنفيذ الأمين لبنود اتفاق المصالحة لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا.

ولفت بحر إلى أن اتفاق المصالحة يشكل البوابة الرئيسية لإخراج القضية الفلسطينية

«التشريعي» يدين اختطاف الاحتلال للنائب

رومانين وتمديد اعتقال النائب الرمحى

الفلسطيني.

وتساءل بحر عن دور المنظمات الأممية ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية التي تنشط في بقاع ومناطق جغرافية معينة في العالم فيما تنخرس وتصمت صمت القبور حين يتعلق الأمر بممارسات الاحتلال القمعية بحق شعبنا الفلسطيني ونوابه المنتخبين، مؤكداً أن ذلك يعبر عن نفاق سياسي، وازدواجية مقبته في المعايير، وتشجيع للاحتلال على التمادي في ممارساته الفاشمة تحت ستار الصمت الدولي المريب الذي يوازي التواطؤ المقصود الذي يستبطن أجندة سياسية خبيثة ومفضوحة. ودعا بحر نواب المجلس التشريعي والكتل والقوائم البرلمانية إلى التكاتف في وجه الهجمة الصهيونية ضد النواب، مشدداً على أن الاصطفاة البرلماني الجمعي في وجه الاحتلال وممارساته القمعية من شأنه أن يحبط كافة مخططات الاحتلال، ويربك حساباته على الدوام، ويرسخ العمل البرلماني وأشار الهامة في كافة مناحي وتفاصيل الحياة الفلسطينية.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال باختطاف النائب عن محافظة أريحا علي رومانين الليلة الماضية وتمديد الاعتقال الإداري لأمين سر المجلس التشريعي النائب د. محمود الرمحى، مؤكداً أن سياسة الاحتلال في إعادة اختطاف النواب والاستمرار في اعتقالهم داخل السجون قد فشلت فشلاً ذريعاً، وأن محاولات تفجيرهم عن ساحة العمل السياسي والمجتمعي الفلسطيني في الضفة الغربية قد انتهت إلى غير رجعة.

وأكد بحر في بيان صحفي الثلاثاء (٣-٥) أن اختطاف النائب رومانين وتمديد الاعتقال الإداري للنائب الرمحى يعبر عن عمق الأزمة المستفحلة لدى حكومة الاحتلال، ومدى التخبط الذي يهيمن على دوائر صنع القرار في دولة الكيان الصهيوني، مشيراً إلى عجز الاحتلال عن كبح الفعالية الواضحة والتأثير المطرد للنواب في كافة أرجاء الضفة الغربية رغم كل المؤامرات التي حيكت للنيل منهم وحجزهم عن مكائن التأثير في المجتمع

د. دويك يدعورؤساء البرلمانات العربية

والإسلامية لدعم وإنجاح المصالحة الفلسطينية



إلى رؤساء البرلمانات المؤرخة بتاريخ (٩-٥) بأنه أن الأوان لاحترام إرادة وخيارات الشعب الفلسطيني الذي ظلم طويلاً، داعياً إلى تبني رؤساء البرلمانات لهذا المطلب على المستوى العالمي. وشكر دويك في رسالته كل الجهود التي بُذلت من أجل تحقيق المصالحة، مؤكداً أن الجهود التي بذلها الأشقاء العرب والمسلمين، وخاصة الجهود المصري الشقيقة، كان لها الدور الهام

في بلوغ المصالحة وتذليل العقبات وإزالة كل ما من شأنه تعكير الأجواء وعرقلة التوصل إلى اتفاق جامع وحلول ترضي كافة الأطراف المتخاصمة.

دعا د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية إلى دعم جهود المصالحة الوطنية بكافة الأشكال بهدف توفير قاعدة صلبة من أجل مواصلة الصمود والتصدي لكل مخططات الاحتلال التي تهدف إلى تهويد الأرض وتهجير سكانها الشرعيين. وأعرب دويك عن يقينه بأن رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية سيظلون سنداً دائماً لإخوانهم الفلسطينيين، ورافداً

لنضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل تحقيق طموحه بالوصول إلى الحرية وقيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني. وقال دويك في رسالته

«التشريعي سيستمر في أداء عمله في ضوء المصالحة الوطنية»

رئاسة التشريعي تدعو الكتل والقوائم البرلمانية

للالتماء وتوحيد الجهود تحت قبة البرلمان

أسس منهجية جديدة.

ودعا بحر الكتل والقوائم البرلمانية وكافة أعضاء المجلس التشريعي إلى الالتماء من جديد تحت قبة البرلمان من أجل توحيد المسار والجهود والطاقت لخدمة شعبنا الفلسطيني الذي عانى الكثير جراء طول أمد الانقسام، مؤكداً أن الفرصة باتت مواتية اليوم للتأسيس لعمل برلماني مشترك قادر على إرساء الأسس والقواعد ورسم معالم الطريق نحو بناء واقعا فلسطيني، سياسيا وقانونيا واقتصاديا واجتماعيا، ومواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال بكل قوة وعزيمة ومضاء.

ولفت بحر إلى أن المجلس التشريعي سيطل حاميا لمصالح شعبنا الفلسطيني، وراعيا لمسيرته الوطنية على الدوام، وحافزا كبيرا نحو تطوير قدرات وطاقت أبنائه باتجاه آفاق الخير والمصلحة والتحرير، مؤكداً أن العمل البرلماني سوف يشهد مزيداً من العمل النوعي لما فيه خدمة شعبنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية خلال المرحلة المقبلة.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن المجلس سوف يستمر في عقد جلساته بمشاركة كافة الكتل والقوائم البرلمانية خلال المرحلة المقبلة ويطوي المؤامرات الصهيونية التي عطلت أعماله في الضفة الغربية طيلة الأعوام الماضية، مشيراً إلى أن "التشريعي" سيستمر في الاضطلاع بمهامه ومسئوليته البرلمانية، تشريعياً ورقابياً، في ضوء اتفاق المصالحة الوطنية الذي أنهى الانقسام ويسر السبل نحو تحقيق الشراكة الوطنية لمواجهة التحديات التي تعصف بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وأوضح بحر في بيان صحفي الاثنين (٢-٥) أن أولى مهام المجلس التشريعي عقب توقيع اتفاق المصالحة ستكون منح الثقة للحكومة الجديدة حسب الأصول القانونية والدستورية، مشدداً على أن المجلس التشريعي يشكل صمام أمان لوحدة الشعب الفلسطيني ورافعة لإنهاض دوره في إطار البناء الداخلي ومسيرة التحرر الوطني، وضامناً لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني على

طالبت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين

رئاسة التشريعي تدعو لسرعة تشكيل الحكومة

الجديدة كي تنال ثقتها من المجلس التشريعي

بالعمل بنص الاتفاق والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع، داعياً إلى سرعة تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية كي تنال الثقة من المجلس التشريعي.

ودعا بحر الأمم المتحدة والرابعة الدولية للوقوف إلى جانب شعبنا الفلسطيني وعدم الانحياز للكيان الصهيوني والتعاطي بحيادية مع مطالبنا الوطنية.

وحيا بحر مصر الشقيقة ممثلة في المجلس العسكري والحكومة المصرية لرعاية وإنجاح الاتفاق، كما حيا الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أشادت رئاسة المجلس التشريعي باتفاق المصالحة الذي وقعته حركتي فتح وحماس في القاهرة، واصفة ذلك بأنه إنجاز تاريخي لشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وقال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس في كلمة له أمام الجموع المحتشدة احتفالاً بتوقيع المصالحة في ميدان الجندي المجهول بمدينة غزة إن هذه لحظات تاريخية في تاريخ القضية الفلسطينية ويوم تاريخي يبدأ معه صفحة جديدة نحو مستقبل زاهر لفلسطين والقدس والمقدسات.

وطالب بحر الموقعين على اتفاق المصالحة

«دعا "أبو مازن" لتجاهل التهديدات الصهيونية والأمريكية»

د. بحريطالب الدول العربية بدعم اتفاق المصالحة سياسيا وماديا

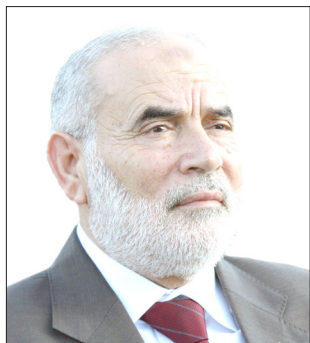
الداخلية والقضاء على فرص النهوض الفلسطيني وبناء مقومات وركائز البناء والتحرر الوطني.

وشدد بحر على أهمية الدور العربي في دعم ورعاية المصالحة الفلسطينية، داعياً الدول العربية إلى بسط كل أشكال الدعم والنصرة للتوافق الفلسطيني الداخلي سياسيا ومعنويا، وتغطية الاحتياجات الفلسطينية المادية لإحباط المخططات الصهيونية والأمريكية الرامية إلى إجهاد المصالحة وإدامة الانقسام. إلى ذلك، أبدى بحر ترحيبه الكبير وإشادته التامة بالقرار المصري القاضي بفتح معبر رفح بشكل دائم ومتواصل خلال الأيام القادمة، مؤكداً أن ذلك يشكل إسهاماً أصيلاً وخطوة عملية في مضمار كسر الحصار عن قطاع غزة. ولفت بحر النظر إلى أن السياسة المصرية الجديدة انعكست في أفضل صورها على القضية الفلسطينية من خلال رعاية اتفاق المصالحة الداخلية، وها هيم تمارس دورها الطبيعي والطليعي من خلال تخفيف معاناة أهالي غزة عبر فتح معبر رفح، مؤكداً على أن مصر تعود اليوم بقوة لقيادة العالم العربي من جديد، وتبلور ملامح مرحلة جديدة من العزة والكرامة والإباء بعيداً عن التبعية والخنوع والالتحاق بالمواقف الصهيونية والغربية التي غرق فيها النظام السابق حتى النخاع.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي محاولات الاحتلال الصهيوني والإدارة الأمريكية إجهاد اتفاق المصالحة الفلسطينية، داعياً السيد محمود عباس "أبو مازن" وحركة فتح إلى تجاهل التهديدات الصهيونية والأمريكية، والتعامل بحكمة وثبات واقتدار مع المرحلة القادمة.

وأكد بحر في بيان صحفي السبت (٣٠-٤) أن تهديدات الصهاينة وإدارة أوباما بمواجهة الاتفاق وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية غير ذات قيمة عملية أو سياسية فلسطينياً، مشدداً على ضرورة مواجهة هذه التهديدات عبر الإصرار على توحيد الصف الفلسطيني وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والإبحار بالمصالحة والتوافق الوطني إلى بر الأمان وشاطئ الاستقرار. وأشار بحر إلى إن التهديدات الصهيونية والأمريكية أقل من أن يُلتفت لها فلسطينياً في ظل الاتجاه اليميني المتشدد الذي يحكم سياسة الحكومة الصهيونية، ورفضها الاستجابة للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وإيغالها في مشاريع الاستيطان والتهويد العنصرية، مؤكداً أن الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية يرغبون في إدامة وتكريس الانقسام الفلسطيني لأجندتهم السوداء وأهدافهم الخبيثة، ويعملون بكل جهد لتفجير الجبهة الفلسطينية

كلمة البرلمان



في الذكرى الثالثة
والستين للنكبة

لا عودة إلا بالعودة

د. أحمد محمد بحر

ما بين عام وآخر تتجدد ذكرى النكبة، ونستحضر أبعاد ومعالم المؤامرة الكبرى على شعبنا وقضيتنا التي اشتركت في تنفيذها الدول الكبرى وبعض الأنظمة الإقليمية دون أي اعتبار للقيم الأخلاقية أو المبادئ الإنسانية أو لحق الشعوب في تقرير مصيرها، والسيادة على أرضها، وصناعة حاضرها ومستقبلها.

لا حاجة بنا لمعايشة الذكرى بحدودها الزمنية الضيقة، فنحن نعيش الذكرى بهمومها ومراراتها وأوجاعها يوماً بيوم، ونواكب فصولها وتجلياتها وآثارها وتداعياتها لحظة بلحظة، إلا أن الذكرى تبقى مناسبة عامة نبتغي فيها محاولة إحياء الضمائر الخاملة لبعض الدول -وعلى رأسها بريطانيا التي تتحمل كامل المسؤولية عن نكبة شعبنا- التي ارتكست بفعل تواطئها الصريح وتآمرها المفضوح الذي زرع الكيان الصهيوني السرطاني في قلب أمتنا، وتذكيرها بجرمها الفادح وخطيئتها التاريخية التي لا تغتفر التي تسببت لشعبنا في معاناة لا توصف، وآلام لا تنتهي، قتلا وبطشا واحتلالا وتشريدا.

إن الذكرى الثالثة والستين للنكبة بقدر ما تحمل من هموم وشجون الماضي الحي المتجدد في عقول وقلوب أبناء شعبنا فإنها تحمل بالقدر ذاته معاني الإرادة الصلبة والعزم الفتى والروح الوطنية الوثابة التي قهرت الاحتلال، وجسدت قيم الصبر والصمود والثبات في وجه الله القمعية ومخططاته العنصرية، وطوت صفحة استغلاله وعنجهيته التي ظن يوماً أنها لا تقهر.

في ذكرى النكبة لا يعيننا اجترار الحدث الزمني بأبعاده المجردة بقدر ما يعيننا البحث في الدروس الحية للنكبة ومدى انعكاسها على واقع شعبنا الذي يرسم بجهاذه وعطائه وتضحياته ملاحم العزة والنصر والتحرير، وطبيعة علاقته بالقوى الدولية التي أجهضت حلمه في الحرية والاستقلال القرن الماضي، ولا زالت تكرر ذات السيناريو المشنوم والمواقف البائسة. لقد أثبتت العقود الماضية التي أعقبت وقوع النكبة، وما حملته من أحداث جسام ومصائب كبرى، أن شعبنا الفلسطيني قد استوعب كافة دروس النكبة، وبات أشد قوة وصلابة وقدرة على مواجهة الشدائد والأزمات، وأكثر وعياً بحقيقة المؤامرات والمخططات التي تستهدف تصفية قضيتيه الوطنية، وعلى رأسها مؤامرة التوطيين والتدويل والتعويض، وأكثر فهماً لحركة الصراع مع الاحتلال ودراية بمسار وتعرجات العلاقة مع القوى الدولية التي لا تزال تحمي وجود الكيان الصهيوني، وتؤمّن له التغطية الكافية والإمكانات اللازمة للاستمرار والبقاء على أرضنا المباركة.

ولعل في الانتفاضات المتعاقبة التي أطلق شعبنا الفلسطيني شراراتها في وجه الاحتلال، وما حملته من تحدٍ للغطرسة الصهيونية، وتجدّر في الأرض والدفاع عن الشعب والمقدسات، خير دليل على حجم ومستوى الوعي الوطني، وإرادة الصمود والإيثار لدى شعبنا الفلسطيني، ومدى تمسكه بحقوقه وثوابته الوطنية، ما يجعل قدرته على تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، وعلى رأسها العودة إلى أرض الأجداد، أكبر من أي وقت مضى، وأكثر قدرة على الإلهام وتوجيه الثورات العربية التي جعلت من قضية فلسطين والقدس والمقدسات أولوية مركزية لها في إطار سعيها لتغيير الواقع وبناء نظم الحرية والكرامة والعدالة والاستقلال.

إن اتفاق المصالحة الوطنية الذي أنهى عهداً أسود من الانقسام الداخلي، وشكل رداً حاسماً وصفعة قوية لإرادة الضغط والتدخل والعبث الدولي في الشأن الفلسطيني، يؤرخ لعهد جديد ويؤذن بمرحلة جديدة من العمل الوطني الفلسطيني الذي يواجه التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف قضيتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة بموقف وطني مشترك وفقاً لأجندة وطنية بحتة على قاعدة الشراكة السياسية والأمنية الكاملة خلال المرحلة القادمة، ما سوف يسحب البساط من تحت أقدام الاحتلال، ويقلب الطاولة في وجه حركة التآمر الدولي على شعبنا وقضيتنا التي تحاول في كل يوم زرع نكبة جديدة في حياة شعبنا، وإبقائه تحت رحمة القهر الصهيوني والوصاية الأمريكية أبد الدهر.

لم تعد النكبة وآلامها البالغة قدر شعبنا، فقد أحالها شعبنا إلى منارة هادية تضيء له طريق الكرامة والانتصار، ولم تعد الدول الكبرى المتآمرة سيفاً مسلطاً على إرادتنا الوطنية وقرارنا الفلسطيني الحر، فقد تجاوز شعبنا كل عوائق وآلام الذكرى المرة، وها هو يعبد درب الحرية والأمل بمقاومته الباسلة التي لا تعرف التردد أو الانكسار، ووحدة الوطنية التي تؤسس لفصل المواجهة القادمة الفاصلة مع الاحتلال.

هو -والله- فجر الحرية وإرهاصات الانتصار، وإن غدا لناظره قريب.

اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

سنّ وتنظيم التشريعات الاقتصادية

وحماية المستهلك ومواجهة التحديات الاقتصادية أبرز المهام



أبو سير: تابعنا حل المشاكل الاقتصادية لأصحاب الشركات والمصالح التجارية.. ونظمنا زيارات تفقدية للوزارات والمشاريع الاقتصادية والزراعية المختلفة

د. عدوان: قدمنا عدداً من مشاريع القوانين للإقرار أمام المجلس.. وعقدنا جلسات استماع للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بهدف حماية الواقع الاقتصادي الفلسطيني



والشركات الاقتصادية العاملة في القطاع بهدف حماية المستهلك من أي ضرر قد يلحق به، والبحث في سبل التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. "البرلمان" استكشفت عمل وأداء اللجنة خلال المرحلة الماضية، وأعدت التقرير التالي.

تلعب اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي دوراً بارزاً في مراقبة أداء الوزارات والمؤسسات الاقتصادية ومتابعة عملها بما يعمل على حماية واستقرار الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. ولا تنفك اللجنة عن المتابعة الحثيئة لوزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات

مهام اللجنة

د. عاطف عدوان رئيس اللجنة أكد أن مهام لجنته تشتمل على دراسة السياسات الاقتصادية التي تطرحها السلطة التنفيذية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها، ودراسة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تطرحها الوزارات المعنية لتنمية الموارد الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، إضافة إلى مراجعة جميع الاتفاقات الاقتصادية التي توقعها السلطة التنفيذية مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها، فضلاً عن مراجعة واستكمال النظم والتشريعات الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وإزالة المعوقات أمامه، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية البناء الوطني.

وبحسب د. عدوان فإن من بين مهام اللجنة مراجعة القوانين المنظمة للضريبة والجمارك، والعمل على تشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية، والنظر في الشكاوى والمخالفات المحالة إليها وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

مشاريع القوانين

وأوضح د. عدوان أن اللجنة ناقشت عدداً من مشاريع القوانين، منها: مشروع قانون الجمارك، ومشروع قانون الشركات، مضيفاً أن اللجنة ناقشت اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة، إضافة إلى مناقشة مشروع قانون الحكومة الإلكتروني، وتقديم تقرير بالقراءة العامة لمشروع قانون الشركات.

وأوضح د. عدوان أن قانون الشركات يهدف إلى وضع إطار قانوني لتنظيم عمل الشركات في فلسطين لاسيما أن القانون ساري المفعول أقر سنة ١٩٢٩ ولم يعد يستجيب للتطورات المتسارعة في عالم التجارة والشركات، حيث يركز على تنظيم أنواع الشركات وإجراءات إنشائها وإدارتها وكيفية إدارة رأس مال الشركة والأسهم والاكنتاب، لافتاً إلى أن مشروع قانون تناول حالات تحول واندماج الشركات فضلاً عن أسباب انقضاؤها وأحكام التصفية والقسمة مع تناول أحكام الشركات التجارية الأجنبية في فلسطين.

وذكر د. عدوان أن اللجنة تدرس قانون مشروع قانون استثمار أملاك الدولة المحال للمجلس التشريعي من مجلس الوزراء، والذي نص على وضع إطار قانوني يكفل حسن الاستغلال والتصرف بالأراضي الحكومية،

من خلال تمكين المواطنين من استغلال هذه الأراضي بعقود إيجار وفق شروط منضبطة تتفق مع الأصول القانونية والدستورية، بما يكفل حسن إدارة أملاك الحكومة والحد من الاعتداء عليها.

جلسات الاستماع

وأشار د. عدوان إلى أن اللجنة عقدت العديد من جلسات الاستماع انطلاقاً من مهامها الموكلة إلیها من المجلس التشريعي، مستعرضاً أهم جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، ومنها جلسة استماع لموظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية حول تعيين رئيس الديوان وتفعيل دور الديوان، وجلسة استماع مع م. كنعان عبيد مسئول ملف إعادة الإعمار للاطلاع على عمل لجنة إعمار غزة، وآخر المستجدات لهذا الملف والمعوقات التي تواجهها، فضلاً عن جلسة استماع لمدير عام وزارة الاقتصاد م. حاتم عويضة حول خطة وزارة الاقتصاد لعام ٢٠١٠م.

ومن الجلسات المهمة -بحسب د. عدوان- فقد عقدت اللجنة جلسة استماع لوزارة المالية حول موضوع قانون الجمارك، وجلسة استماع لوزارة الاتصالات حول الحكومة الالكترونية، وجلسة استماع مع وزير الاقتصاد زياد الظاظا حول آخر المستجدات وشركات فوركس وعمال الزحف والبيع والبضائع، فضلاً عن مناقشة سياسة وزارة الاقتصاد في إدخال البضائع وخاصة المشروبات الغازية.

وأضاف أن اللجنة عقدت لقاء مع م. كنعان عبيد نائب رئيس سلطة الطاقة حول مشكلة الطاقة والكهرباء، ولقاء مع م. منذر شبلاق رئيس مصلحة مياه الساحل لمناقشته حول الصرف الصحي وتلوث مياه البحر، ولقاء مع د. يوسف إبراهيم رئيس سلطة البيئة لمناقشته حول التلوث البيئي وخاصة شاطئ بحر غزة الناجم عن الصرف الصحي، مشيراً إلى أن اللجنة عقدت جلسة استماع لوزير الزراعة د. محمد الأغا حول غلاء الأسعار وإيجاد البدائل، وجلسة استماع مع د. يوسف المنسي حول المشاريع الإسكانية الجديدة.

الشكاوى

من جهته أوضح النائب داود أبو سير مقرر اللجنة أن لجنته استقبلت عدداً كبيراً من الشكاوى خلال الفترة الماضية، وعملت مع المؤسسات المعنية ومع الجهات التنفيذية في الحكومة لحلها، مضيفاً أن معظم الشكاوى

تتضمن مظالم لأصحاب شركات تجارية نتيجة العدوان الصهيوني على قطاع غزة والخسائر الكبيرة التي أصابتهم جراء الحصار المفروض على القطاع.

وبين النائب أبو سير أن اللجنة الاقتصادية راسلت عدداً كبيراً من الوزارات المعنية والمؤسسات الاقتصادية لمتابعة وحل شكاوى المواطنين والاستفسار عن سلوكيات اقتصادية معينة ومتابعيتها بما يتماشى مع المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن المراسلات تضمنت أيضاً متابعات لعمل الأنفاق وارتفاع الأسعار، خاصة المواد الأساسية والتموينية التي تهم المواطنين.

الزيارات الميدانية

وأوضح أبو سير أن اللجنة الاقتصادية نظمت عدداً من الزيارات في إطار عملها وأهمها زيارة لمشاريع وزارة الزراعة في جنوب غزة، وعلى رأسها مشروع ببروحاء بمساعدة جمعية الرحمة الكويتية.

ووفقاً لمقرر اللجنة فإن اللجنة وأعضاءها قامت بزيارة لمشاريع وزارة الزراعة الإستراتيجية في أراضي المحررات، حيث تم تفقد المشاريع فيها، وقامت بزيارة لمحجرة القسطل ومشاريعها (مصنع السماد العضوي) ومحجرة حطين ومشاريعها (الاستزراع السمكي - قطر عيش الغراب - حدائق ذات بهجة - النخيل الجديد) ومحجرة تل الجنان ومشاريعها (مزرعة العنب - مزرعة الأبقار) ومحجرة العاشر من رمضان ومشاريعها (المشاتل واللوزيات) ومحجرة الكرامة ومشاريعها (ببروحاء الكويت للنخيل).

ولفت النائب أبو سير إلى قيام موظفي اللجنة بزيارة ميدانية للاستراحات والمنتجعات المقامة على امتداد ساحل البحر للاطلاع عن قرب على وضعية المنتجعات والاستراحات وكثرة انتشارها على طول الساحل مما لا يسمح للمواطن العادي الاصطياف بحرية في فصل الصيف الحار حيث لا يوجد مكاناً مفتوحاً أو مخصصاً للعامة، موضحاً أنه تم مراسلة المعنيين بالأمر ومتابعة الموضوع.

وأضاف أبو سير أن اللجنة قامت كذلك بزيارة ميدانية لمناطق الصرف الصحي ومناطق تلوث مياه ساحل البحر، موضحاً أن اللجنة قامت بزيارة ميدانية لوكيل وزارة المالية لمناقشته في موضوع الكهرباء والاستقطاع من الموظفين لصالح شركة الكهرباء.



د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية في المجلس التشريعي متحدثاً لـ "البرلمان" عن قانون الشباب:

القانون يضمن حقوق الشباب في مختلف المجالات ويضع الحكومة أمام مسؤولياتها



النائب / د. عبد الرحمن الجمل

لم يتطرق القانون لطبيعة علاقة القانون بالأجسام التي تتبع منظمة التحرير ذات العلاقة مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين والمجلس الأعلى للشباب والرياضة.. ما تفسيركم لذلك؟

إن الإطار القانوني لممارسة الشباب حقوقهم هو قانون الشباب الفلسطيني وإن الجهة المعنية وزارة الشباب والرياضة والتي هي إحدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونصت المادة (٣) بند رقم (٩) من القانون على دور وزارة الشباب والرياضة في هذا الجانب، وهو التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية الخاصة بدعم الشباب.

لم يراع القانون خصوصية الواقع الفلسطيني مثال: الشباب الجرحى، دعم الشباب المقاوم، الشباب الشكالي اللاتي يفقدن المعيل.. ما تعليقكم على ذلك؟

أخي الكريم نحن عندما وضعنا المادة (١٩) والمتعلقة بتشكيل مجلس إدارة الصندوق حرصنا أن يضمن هذا المجلس معظم الوزارات بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى ذلك نصت المادة (٢٠) في البند (٣) على تحديد المعايير الخاصة بتقديم الهبات والمنح المالية لدعم الشباب المحتاجين، أما القضايا التفصيلية فلا نستطيع الدخول فيها حفاظاً على الصياغة القانونية السليمة واللوائح الداخلية للصندوق كفيلة بتفسير ذلك إن شاء الله. ثم إن هذه الفئات من الشباب كفلت قوانين ووزارات أخرى حقوقهم كالشؤون الاجتماعية.

د. دويك يعزي بوفاة فقيده الأمة

الشيخ المفكر فيصل مولوي

نعى د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الشيخ المفكر فيصل مولوي الأمين العام السابق للجماعة الإسلامية في لبنان الذي وافته المنية بعد صراع طويل مع المرض.

وتقدم دويك في برقية تعزية خاصة باسم نواب المجلس التشريعي والشعب الفلسطيني بأحر التعازي والمواساة لعائلة الفقيد والشعب اللبناني والأمة العربية والإسلامية بوفاته المفكر الإسلامي الكبير الذي عاش حياته من أجل خدمة دينه وأمتة. وأشاد دويك بالشيخ الفقيد، مؤكداً على مواقفه المشرفة في خدمة القضية الفلسطينية، مستذكراً زيارته لإخوانه المبعدين في مرج الزهور عام ١٩٩٢، والخطبة التي ألقاها هناك، ما ترك الأثر الطيب ورفع الروح المعنوية لديهم من خلال رؤية العلماء والمفكرين وهم يقفون إلى جانبهم وجانب قضيتهم. ودعا دويك المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يقبل عمله جهاداً في سبيل الله وأن يدخله جنة الرضوان بإذنه تعالى.

من الضروري وضع موازنة خاصة لتنفيذ خطط الحكومة في دعم حقوق الشباب

القانون يطرح برامج لحماية الشباب من الفقر وتوفير فرص عمل لحل مشكلة البطالة

القانون يحظر التطبيع أو ممارسة أو تشجيع أي نشاطات شبابية مع العدو الصهيوني

الوطنية تجاه الشباب وضرورة إنشاء المرافق الثقافية والمكتبات العامة ومنتديات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، والعمل على إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية والبرامج لحماية الشباب من الفقر. وضمان توفير فرص عمل لهم لحل مشكلة البطالة. هل اعتمد القانون مصادر تمويل معينة للشباب تساهم في دعم مشاريعهم؟ بالنسبة لمصادر التمويل أوضحت المادة (٢٤) والمتعلقة بموارد صندوق دعم الشباب على الموارد المالية، والتي يمكن أن تلجأ لها الحكومة ومنها: ريع المنشآت الشبابية، وبيوت ومخيمات الشباب التابعة للوزارة ومرافقها وملحقاتها. والهبات والتبرعات والمنح والهدايا والوصايا له على أن توافق الوزارة عليها. أيضاً المساهمة السنوية التي ترصدها الحكومة لصالح الصندوق في الموازنة العامة بدل الخدمات التي تقدمها الوزارة ويحدد مقدار كل منها بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

لماذا لم يعتمد القانون نسباً محددة لتوظيف الشباب والترشح للانتخابات؟

أخي الكريم إن الفصل الثاني في المادة (٤) من مشروع القانون والتي نصت على الحقوق التي يتمتع بها الشباب تركت للوزارة تنظيم هذه الحقوق من خلال اللوائح التنفيذية لأن ذلك له علاقة بالواقع والمتغيرات وعجلة التنمية على الأرض، وحسب علمي منذ فترة وجيزة رفعت الحكومة نسبة التوظيف لفئة الشباب إلى ٤٠٪. أما عن الترشح للانتخابات فقد نصت المادة (٥) البند رقم (١) من القانون على ضمان المشاركة السياسية الفاعلة للشباب في ممارسة حقهم في الانتخابات اقتراحاً وترشيحاً.

ما هي الضمانات المقترحة لتنفيذ حقوق الشباب المنصوص عليها ضمن القانون؟

دعني أقول لك أن المجلس التشريعي عندما يقر مشروع قانون الشباب بهذه الخطوة فإنه يسعى إلى ضمان حقوق الشباب ومتابعتها، فدور المجلس التشريعي لا يقف عند حد سن القانون بل متابعة ومراقبة تنفيذ هذا القانون.

«البرلمان الشبابي» يشكل إحدى الهيئات التي نظمها القانون، فما هي وظائفه وكيف سيقع اختيار ممثليه؟

فيما يتعلق بالبرلمان الشبابي أوضحت المادة (١١) من القانون مهام وصلاحيات البرلمان الشبابي وهي: إعداد قيادات شبابية قادرة على المشاركة الحقيقية والفاعلة في العمل البرلماني. وتدريب الشباب على مهارات النقاش الفعال والحوار الديمقراطي وأساليب الشورى، ومتابعة التشريعات وتقديم ملاحظات بشأن مشاريع القوانين التي تحقق مصالح الشباب. وتعزيز فرص مشاركة الشباب في صنع القرار والدفاع عن قضاياهم. وتشجيع مشاركة الشباب في العمل الحزبي وخوض الانتخابات. أما عن كيفية اختيار ممثلي هذه المؤسسة الشبابية فقد نصت المادة (١٢) من القانون على ذلك بأن يصدر الوزير قراراً بشأن النظام الانتخابي والنظام الداخلي للبرلمان.

سنة بعدما كان من ١٥-٢٩ سنة، ونحن ناقشنا ذلك في المجلس التشريعي، وأجمع الأخوة النواب على سن الشباب ما بين (١٨-٣٥).

الملاحظ في القانون أنه يُلقي على كاهل الحكومة الكثير من الالتزامات لاسيما المالية، فهل الحكومة قادرة على ترجمة هذه الالتزامات عملياً؟ في الحقيقة إن الفصل الرابع من القانون والذي نص على إنشاء صندوق لدعم الشباب هو بمثابة ترجمة فعلية لتنفيذ بنود مشروع القانون، وفي تصورنا إذا ما توفرت الإمكانيات والظروف الطبيعة تستطيع الحكومة تفعيل هذا الصندوق ودعم تنفيذ بنوده، لذلك لابد من وضع موازنة خاصة للشباب لتنفيذ خطط الحكومة في دعم حقوق الشباب إن شاء الله.

ما هي حدود دور وزارة الشباب والرياضة فيما يخص القانون؟

نحن في اللجنة عندما قمنا بإعداد مشروع القانون حددنا مهام وصلاحيات وزارة الشباب والرياضة في المادة (٣)، والتي تبين هذه الصلاحيات ومنها: العمل على توفير الإمكانات اللازمة، وتسخيرها لتنفيذ السياسات العامة والخطط الخاصة بالشباب. وتسجيل المؤسسات الشبابية حسب الأصول. والإشراف على المؤسسات الشبابية ودعمها. وتنمية قدرات الشباب المبدعين والموهوبين. وتنظيم تبادل الأنشطة والخبرات الشبابية، وتنظيم تمثيل فلسطين لدى الجهات والمنظمات العربية والدولية الرسمية والأهلية ذات العلاقة كافة. والرقابة الإدارية والمالية والفنية على المؤسسات الشبابية كافة. واستقبال الشكاوى التي ترفع ضد المؤسسات الشبابية والفصل فيها وفقاً للقانون. واقتراح التشريعات المتعلقة بدعم الشباب، فضلاً عن التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية الخاصة بدعم الشباب. وتنظيم وإقامة وتهيئة البيوت والمعسكرات الشبابية الدائمة ومراكز إعداد القادة. وأية مهام أو صلاحيات أخرى بموجب التشريعات السارية.

هل تبني القانون نصوصاً تكفل منع تواصل الشباب الفلسطيني مع نظرائهم في المجتمع الصهيوني؟

بالتأكيد عندما تضع تشريعاً أو قانوناً يضمن حقوق أي شريحة من شرائح المجتمع لا بد في المقابل على هذه الشريحة الحفاظ على الأقل على نفسها من الوقوع في براثن الاحتلال الصهيوني، خاصة أننا مستهدفون ثقافياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً وأخلاقياً. من هذا المنطلق نصت المادة (١٥) البند (١) من القانون على حظر التطبيع مع العدو بأي حال من الأحوال، وممارسة أو ترويج أو تشجيع أي نشاطات شبابية مع العدو الصهيوني، سواء كانت رياضية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو نشاطات أخرى.

كيف عالج القانون إشكاليتي البطالة والفرغ اللتان تشكلان التحدي الأكبر للشباب الفلسطيني؟

نصت المادة (٥) في البند (٣٧) على التزامات السلطة

أقر المجلس التشريعي قانون الشباب بالقراءة الثانية مؤخراً ليسدل الستار عن جهود حثيثة استغرقت الأعوام الماضية.

"البرلمان" التقت د. عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي التي رعت وأشرفت على إصدار قانون الشباب، وطرحت عليه بعض التساؤلات، وناقشت معه العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة بالقانون، وفيما يلي نص الحوار.

ألا يعتبر إقرار مشروع قانون للشباب في هذا التوقيت بمثابة ردة فعل على ثورات الشباب في المنطقة العربية؟

في الحقيقة لم يكن قانون الشباب الفلسطيني وليد اللحظة بل هو حاجة ملحة لشريحة مهمة من شرائح المجتمع الفلسطيني، إذ تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية هم من الشباب، كما أن أكثر من ٧٢٪ من شهداء الانتفاضة هم من الشباب، فنحن نعتبر الشباب قادة التغيير وهم عماد هذه الأمة، بهم نصلو ونتقدم باتجاه قضيتنا ومشروعنا الإسلامي التحرري. من هذا المنطلق ومنذ أن حصلنا على ثقة أبناء شعبنا في المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، وشعوراً منا بالمسؤولية أخذنا على عاتقنا كلجنة تربية وقضايا اجتماعية السير قدماً نحو سن عدد من مشاريع القوانين المحالة للجنة، ومنها مشروع قانون رعاية الشباب، وبالفعل تدارست اللجنة مشروع القانون والذي كان يضم الهيئات الرياضية واللجنة الأولمبية والذي كان مقدماً للقراءة الأولى آنذاك، وعقدت اللجنة العديد من ورش العمل مع المعنيين والمختصين بقضايا الشباب، وناقشت مشروع القانون وتوصلت إلى ضرورة الفصل ما بين الهيئات الرياضية ومشروع قانون الشباب من أجل ضمان حقوق هذه الشريحة، فدعني أؤكد لك أن مشروع القانون بذل عليه مجهود كبير واستنفذ حقه من الوقت، وإن نضوج القانون كما ذكرت ليس وليد هذه اللحظة.

ما هي الفلسفة العامة لقانون الشباب؟ وإلى أي مدى يمكن أن يلبي مطالب الشباب؟

تنبع فلسفة مشروع قانون الشباب من أهمية هذه الشريحة في مجتمعنا الفلسطيني وضرورة إيجاد تشريع يحافظ على حقوق الشباب المدنية والسياسية والصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والمادية والمعنوية، من خلال الحكومة والمؤسسات الشبابية، وهي حقوق شاملة تلبي جميع مطالب الشباب وفقاً للضوابط والنصوص القانونية وتضع الحكومة أيضاً أمام مسؤولياتها.

ما هي الأسس التي استند إليها المجلس التشريعي لتحديد سن الشباب في فلسطين؟

تختلف القوانين المعمول بها في البلدان العربية والدول المجاورة فيما يتعلق بتحديد سن الشباب، فلا يوجد تعريف محدد للشباب ولكن التوجه العام في بعض الدول الآن يدفع باتجاه رفع سن الشباب إلى ٣٥

كيف نخمي المصالحة من التهديدات والضغوط الصهيونية والأمريكية؟



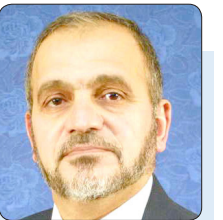
النائب شهاب: تنفيذ الاتفاق والانخراط في مسارات الشراكة يشكل الرد الحاسم على التهديدات الصهيونية والأمريكية



النائب مبارك: توفر الإرادة الحقيقية ومغادرة مربع الضغوطات الخارجية الضمانة الأمثل لحماية المصالحة



النائب طافش: الشعب هو الحاضن الحقيقي لنجاح المصالحة.. والشراكة والامتنال لإرادة الشعب ركنا النجاح



النائب أبو سير: النية الصادقة للأطراف الفلسطينية الضمانة الأهم.. والجهد العربي لدعم المصالحة أمر ملح



النائب المصري: الإسراع في تنفيذ المصالحة الرد الأبلغ على الصهاينة والأمريكان.. وفتح أمام اختبار حقيقي



النائب أبو جحيشة: مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والاقتداء بتجربة صمود غزة.. سبيل النجاح



النائب أبو حلبة: التنفيذ الأمين للاتفاق داخليا وتوفير الدعم العربي الرسمي أساس حماية المصالحة



النائب د. الأسطل: توفر الإرادة الوطنية وتحشيد الدعم العربي والإسلامي والضبط الإعلامي وتفعيل المقاومة خير رد

الشراكة.. أبلغ رد

النائب د. محمد شهاب أعرب عن اعتقاده بأن المصالحة الوطنية بحد ذاتها والإعلان عن اتفاق المصالحة ثم البدء الجاد والمتواصل لكافة اللجان في تطبيق بنود المصالحة كل في ما يخصه من اللجان، يشكل الرد العملي والحاسم على تهديدات حكومة الاحتلال وغيرها ممن يتربص بنا في الساحة الفلسطينية.

وأضاف النائب شهاب أن شعبنا الفلسطيني بوحدته الوطنية هو شعب قوى وسيعرف كيف ينتزع حقوقه المالية كون هذا المال حق خالص للشعب الفلسطيني، مشددا على ضرورة انخراط حركتي فتح وحماس في أطر

لا ينفك الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية نفثا لسموم تهديداتهم في وجه اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة إبقاء الأوضاع على حالها البائس الذي يزيد المعاناة ويكرس الانفصال بين شقي الوطن.

"البرلمان" استطلعت آراء مجموعة من نواب المجلس التشريعي حول التهديدات الصهيونية والأمريكية، وكيفية حماية المصالحة من الضغوط والتحديات التي تستهدف نفس توافقه الوطني عبر سطور هذا التقرير.

ومسارات الشراكة الوطنية دون أي إخلال بمقتضياتها، ونبذ كل من يحاول العبث بالمصالحة أو يعمد إلى محاولة تفجيرها عبر استدعاء ممارسات معينة بوحى وتوجيه من الاحتلال بما يخل ولا ينفق مع مضامين المصالحة وبنودها التي تم التوافق عليها في القاهرة.

إرادة بلا خضوع

بدوره ربط النائب أحمد مبارك مواجهة التهديدات الصهيونية والأمريكية الرامية لإجهاض المصالحة بوجود إرادة حقيقية لكل الأطراف الوطنية مجتمعة لحماية الاتفاق، موضحا أنه من الطبيعي جدا أن يكون هناك أناس مستفيدون من الانقسام ولهم مصالح مع الاحتلال ويحاولون إجهاض هذا الاتفاق، مشددا على وجوب البقاء على درجة عالية من الحذر والعمل على رفع الغطاء عن أي شخص يريد أن يفجر اتفاق المصالحة الذي يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني.

وتابع قائلا: «يجب أن لا يخضع أي طرف لأي ضغط خارجي، وإن قد بدا الضغط من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية فهذا ما كان دأبهم في السابق، فعندما كنا نقرب من أي اتفاق تبدأ الضغوط من أجل إجهاض هذا الاتفاق، وكثيراً ما كان يستجاب لمثل هذه الضغوط»، مشيراً إلى أن الأمر قد اختلف اليوم مع وجود تغيرات عربية ودعم عربي واضح لهذا الاتفاق، داعياً الجميع لمغادرة مربع الضغوطات الخارجية والتوجه بشكل حقيقي إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية.

الشعب.. الضامن الحقيقي

أما النائب خالد طافش فأكد أن الضامن الحقيقي لحماية اتفاق المصالحة هو الشعب الفلسطيني الذي عاني ولمدة أربع سنوات وهو أكثر المتضررين من هذا الانقسام، معرباً عن قناعته بأن الشعب الفلسطيني هو الحاضنة الأولى للمحافظة على الاتفاق.

وأشار طافش إلى أن حركتي فتح وحماس تشكلان الضمانة التالية لنجاح الاتفاق، مؤكداً أن الأصل أن يكون هناك شراكة سياسية حقيقية والرضى التام بنتائج الانتخابات والامتنال لخيار الشعب.

نية صادقة بدعم عربي

من جهته أكد النائب داود أبو سير أن النية الصادقة للأطراف الفلسطينية جميعاً، وخاصة حماس وفتح، في دعم نجاح هذا الاتفاق تشكل الضمانة الأهم، مشدداً على ضرورة دعم ورعاية الجهود العربية الراحية لاتفاق المصالحة، وخاصة مصر والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بحيث تأخذ

على عاتقها نجاح هذا الاتفاق وتحمل التبعات المالية والمعنوية لنجاح هذا الاتفاق.

وأوضح النائب أبو سير أن التهديدات الإسرائيلية والأمريكية بقطع المساعدات المالية هي زوبعة في فئجان وتشكل محاولة لثني السلطة والرئيس أبو مازن من أجل التراجع والانكفاء، وبالتالي الاستفراد ببعض فئات الشعب الفلسطيني وتميرير الاتفاقيات التي تتعارض مع ثوابته الوطنية.

وأضاف أنه برغم تجربة هذه الوعود الزائفة على مدار سنوات طويلة فقد أصبح لدى الأطراف الفلسطينية قناعة أنه لن نحصل من الجانب الصهيوني على شيء، مؤكداً أنه سيكون هناك بعض العقبات والمنغصات وأن علينا أن نتحمل ونصبر ونتكاتف في وجه الاحتلال.

الإسراع في التنفيذ

في حين أكد النائب مشير المصري أن الرد الأبلغ على التهديد الصهيوني والأمريكي يكمن في الإصرار على المصالحة والإسراع في تنفيذ بنودها، وخاصة فيما يتعلق بفك الارتباط مع العدو الصهيوني من خلال الإفراج عن المعتقلين السياسيين والعمل على وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

وشدد النائب المصري على أن حركة حماس معنية بالإسراع في تنفيذ بنود المصالحة، فنحن -حسب المصري- مقبلون على التنفيذ بعقول وقلوب مفتوحة، ونتمنى أن نجد هذه الروح الإيجابية من قبل الإخوة في حركة فتح بما يزيل كل بؤر التوتر وكافة العقبات التي حالت من قبل دون التوصل إلى المصالحة الفلسطينية، مؤكداً أن فتح اليوم أمام اختبار حقيقي لتثبت مدى جديتها باتجاه المصالحة الفلسطينية، وأنها ستجد حاضناً دافئاً من قبل حركة حماس إذا توفرت لها النية الصادقة.

مواجهة الضغوط والتهديدات

في ذات السياق أكد النائب محمد أبو جحيشة أن المطلوب ينحصر في توفر الإصرار من قبل السلطة في رام الله على المصالحة، وعدم الرضوخ للتهديدات الأمريكية والإسرائيلية ما سيؤدي إلى كنس ما علق في الذاكرة نتيجة التصرفات الأخيرة على الساحة الفلسطينية بفعل التنسيق الأمني مع الاحتلال، مشيراً إلى أن الاهتمام بالنفس وبالبيت أفضل بكثير من الرضوخ للخارج الذي لا تهمه مصلحة المواطن الفلسطيني أو القضية الفلسطينية والمشروع الفلسطيني.

وحول التهديد المالي بقطع الأموال عن السلطة شدد النائب أبو جحيشة على أن غزة صمدت وصبرت دون مساعدات

مالية تقدم من الخارج، وقدمت نموذجاً مشرفاً يجب على السلطة أن تتخذه قدوة ومثالاً لها من أجل استدعاء وتعزيز إرادة الصمود أمام رغبة الشعب الفلسطيني بإنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية.

تنفيذ داخلي وضمان عربي

واتفق النائب د. أحمد أبو حلبية مع سابقه في أن أهم حماية وضمانة لمواجهة المخططات الصهيونية والأمريكية تكمن في العمل على تنفيذ اتفاق المصالحة على أرض الواقع، والتزام جميع الأطراف بتنفيذها، مؤكداً على ضرورة توفر الضمانة العربية عبر توفر دعم الدول العربية والإسلامية، وخاصة في جانبها الرسمي، لاتفاق المصالحة وتقديم كل الخدمات والتسهيلات من أجل إتمامها.

وأوضح النائب أبو حلبية أن المطلوب من فصائل الشعب الفلسطيني الاستمرار في حماية وحدة الشعب الفلسطيني على أرض الواقع ومواجهة مخططات العدو الصهيوني والمحافظة على ثوابت الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن تلك الخطوات هي التي تحمي اتفاق المصالحة المبارك بين فصائل الشعب الفلسطيني.

جهد على مختلف الجبهات

إلى ذلك، أكد النائب د. يونس الأسطل على ضرورة توفر الإرادة الوطنية لدى الأطراف الفلسطينية كافة من أجل المضي باتفاق المصالحة إلى نهاياته المنشودة، مشيراً إلى أهمية تحشيد الدعم الفلسطيني والاستثمار للمال الفلسطيني، والتوجه إلى أمتنا العربية والإسلامية لتوفير البدائل المادية لمواجهة أي حصار مالي قادم.

وشدد النائب الأسطل على ضرورة وقف كل أشكال الترشق الإعلامي الداخلي، والرد على الشبهات والأكاذيب. تحسباً للشعب الفلسطيني من ذلك الغزو الإعلامي والتلوث الفكري. ودعا الأسطل إلى إشغال الحملة الدبلوماسية الصهيونية عبر تقوية العلاقات مع الحكومات التي باركت المصالحة. والدول المعادية للهيمنة الأمريكية والعريضة الصهيونية.

وبالأخص في المحيط العربي والإسلامي، وأكد الأسطل على ضرورة تفعيل المقاومة في الضفة الغربية لمواجهة الفطرسة الصهيونية وإفشال مخططات الاحتلال العنصرية تجاه الأقصى والمقدسات واستمرار الاستيطان، انطلاقاً من أن اتفاق المصالحة نص على احترام المقاومة وتجريم التنسيق الأمني مع الاحتلال.



أ. دخان رئيس لجنة اللاجئيين بالتشريعي يحذر من الالتفاف على حق العودة

«العودة».. حق غيبته شريعة الغاب الدولية وسعود بإرادة الصامدين وسواعد المخلصين

لا تزال النكبة تمثل جرحا مفتوحا في قلب شعبنا الفلسطيني . ومع كل استذكار لوقع الذكرى الأليمة كل عام يعلو ملف النكبة وتلتهب الأحاديث التي تستحضر الذكريات ومعالَم المؤامرة

الدولية على شعبنا وقضيته الوطنية . "البرلمان" استشرفت الذكرى الثالثة والستون للنكبة مع ثلة من نواب المجلس التشريعي عبر سطور هذا التقرير .



النائب أ. دخان: التوطين مرفوض وحق العودة مكفول دوليا وإنسانيا ومن يبيع أرضه يعامل معاملة المرتد



النائب أبو سالم: لا تفريط بحق العودة ونحن إلى العودة أقرب.. وشعبنا يتقدم خطوات ثابتة نحو النصر



النائب الحاج علي: الثورات العربية تمهد الطريق نحو تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح قضيتنا الوطنية



النائب سلامة: الاحتلال فشل في تغييب وعي وكسر إرادة شعبنا.. وتحرير فلسطين أقرب مما يتصور الكثيرون

ومن بينها ثابت حق العودة، وعدم التفريط بها مثل المحاولات التي تجري للاعتراف بدولة الاحتلال كما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية.

سلامة الوعي وصحة العزائم

أما النائب د. سالم سلامة فأكد أن ثلاثة وستون عاماً مرت على شعبنا بعد أخرج من أرضه عنوة لم تكن قادرة على تغييب وعيه وإرادته وإجباره على التنازل والرضوخ، موضحاً أن شعبنا الفلسطيني قد عرف طريقه اليوم، وسلك سبيل العزة والكرامة والعودة ورسم خارطة الطريق عبر دمائه ورجاله وعبر مأساه التي انتكبت بها هذا الشعب نتيجة التآمر العالمي والصهيوني الأمريكي الأوروبي.

ولفت النائب سلامة إلى أهمية ما يجري في المنطقة العربية من ثورات شعبية بدأت بالتحرك وها هي تضع فلسطين على أولى أجنداتها وتنادي بتحرير القدس وفلسطين من دنس هؤلاء المستعمرين، مؤكداً أننا بعد ثلاثة وستون عاماً نقول ونؤكد أنها ما هي إلا أعوام بسيطة حتى تكون فلسطين قد رجعت إلى حياض الأمة الإسلامية بإذن الله وتحررت من دنس الاحتلال الغاشم.

بإذن الله، وأنه بات إلى العودة أقرب من ذي قبل.

هجمة دولية عاتية

من جهته أكد النائب أحمد الحاج علي أن شعبنا يتعرض لهجمات من أعنى قوى الظلم في العالم، وأن الأمر لا يقتصر على الكيان الصهيوني فقط بل يشمل حلفاء «إسرائيل» من أمريكا وبريطانيا ودول أوروبا وكل الجهات التي وجدت هذه الجرثومة التي زرعت في خاصرة الأمة العربية والإسلامية.

وأوضح النائب الحاج علي أن الشعب الفلسطيني الآن غير قادر على دحر القوة العالمية الظالمة وخاصة أمريكا المدعومة من الأنظمة العربية والتي تدعم وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، مستدركاً أن ما يجري في الساحة العربية من ثورات ضد الأنظمة المستبدة المتعاونة مع «إسرائيل» ينعش روح الجهاد وروح الشعور بالظلم ورفض الاحتلال وكل أشكال الاستعمار ويمهد الطريق نحو تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية.

وتابع قائلاً: «الأهم أن يكون لدينا كفلسطينيين شعور وإرادة قوية للتخلص من هذا الظلم مع التمسك بالثوابت

المستجدات بما تتطلبه مصلحة قضيتنا ووطننا وأهلنا في الداخل والشتات، وبهدف إفشال كل المخططات الهادفة إلى التوطين وإسقاط أو الالتفاف على حق العودة.

إلى العودة أقرب

بدوره أكد النائب د. إبراهيم أبو سالم أن شعبنا الذي صبر كثيراً على المعاناة بكل أصنافها يتقدم حديثاً نحو الفرج والخلص، مضيفاً أننا لو قارنا بين الماضي والحاضر لوجدنا أن هناك بونا شاسعاً في مسيرة شعبنا، فشعبنا في الفترات الماضية كان لا يصبر ولكنه الآن يتقدم خطوات نحو المقاومة والثبات والتحدى وإقامة الدولة.

وأوضح النائب أبو سالم أن اليوم أفضل من أمس، والغد أفضل من اليوم، وخاصة في ظل المتغيرات في العالم العربي وفي ظل المصالحة الفلسطينية التي عادت فيها اللحمة للجسد الفلسطيني، مؤكداً على ضرورة التوافق على المحددات الوطنية للمرحلة، وإعادة تشكيل منظمة التحرير، وعدم التفريط في الثوابت ومن بينها حق العودة وحق المقاومة الذي هو حق شرعي لكل الشعوب وحق تفرده كل القوانين الدولية والشرائع السماوية.

وأبدى أبو سالم استيشاره بأن النصر قريب والفرج قريب

حق مشروع دوليا وإنسانيا

النائب عبد الفتاح دخان رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي أكد أن عودتنا إلى أرضنا وديارنا التي هجرنا منها حق كفلته القوانين الدولية والإنسانية، مشيراً إلى أن حق مقاومة الاحتلال أقرته القوانين الوضعية والشرائع السماوية.

وشدد النائب دخان على أن التوطين مرفوض، وأن تبادل الأراضي بأجزاء من أرضنا مرفوض، مؤكداً أن من باع أرضه أو سمسر على بيع أرض غيره هو مرتد حياً وميتاً، ويعامل معاملة المرتد.

ودعا النائب دخان إلى التواصل بين الفلسطينيين في الداخل والخارج لتنسيق المواقف وتبادل الأفكار لدعم قضيتنا وتحديد مواقفنا في ظل التغيرات لتحقيق مطالبنا بهدف خدمة قضيتنا.

وأكد على ضرورة تدعيم مناهج التدريس في كل مراحل التعليم بالمواد اللازمة لتنوعية طلابنا وشبابنا بما له صلة بأرضنا ووطننا وقضيتنا، مشدداً على ضرورة متابعة كل ما يجري حولنا محلياً ودولياً لتكون على علم بغية مواجهة

دعت لتوفير الحماية الدولية للمقدسين

لجنة القدس بالتشريعي تحذر من خطورة المخططات الصهيونية ضد "الأقصى" والأحياء المقدسية



وذلك عبر الإعلام المرئي والمقروء والمسموع بجميع اللغات العالمية.

كما طالب العرب والمسلمين بضرورة تقديم كل ما يلزم لدعم مشاريع صمود أهلنا المقدسيين مالياً وإعلامياً وقانونياً وثقافياً وتوعوياً.

ودعا أبو حلبية العرب والمسلمين وأحرار العالم والمنظمات الدولية لبذل كل جهد لنصرة أسرى القدس والأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، وكذلك نصرة نواب القدس ووزير القدس السابق المهديين بالإبعاد من القدس والمعتصمين في خيمة الاعتصام في مقر الصليب الأحمر بحي الشيخ جراح.

حماية دولية من هذه الجرائم بحق هذه المدينة المقدسة وسكانها ومقدساتها وآثارها ومعالمها .

وحذر أبو حلبية بشدة من خطورة المخططات الصهيونية بالحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى وساحاته وأسفل الأحياء المقدسية المحيطة به والهادفة إلى تهويده وتقويض أساساته وبناءه لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه - لا قدر الله.

وطالب المؤسسات الإعلامية الفلسطينية والعربية والإسلامية بتكثيف جهودها وخططها من أجل التركيز على قضية القدس والأقصى وفضح الأخطار والمخططات والانتهاكات الصهيونية التي تستهدفها

دعت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي أهالي القدس إلى الاستمرار في الصمود البطولي لمواجهة المخططات الصهيونية لهدم منازلهم والاستيلاء عليها وعلى أرضهم وتهجيرهم منها وتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها وآثارها الإسلامية والمسيحية.

واستنكر د. أحمد أبو حلبية -رئيس اللجنة ورئيس مؤسسة القدس الدولية بغزة في مؤتمر صحفي الثلاثاء (١٠-٥) يرافقه م. جمال سكيك عضو اللجنة- بشدة استمرار قوات الاحتلال الصهيونية في الاقتحامات لأحياء وقرى مدينة القدس والاعتقالات والاعتداءات المتواصلة على أهلنا المقدسيين كما يحدث في أحياء بلدة سلوان وفي بلدات الشيخ جراح والعيسوية وشعفاط والطور وغيرها.

وطالب أبو حلبية المنظمات الدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان بضرورة توفير حماية دولية للأطفال القاصرين في أحياء القدس وبلداتها من بطش آلة الحرب الصهيونية ومن ملاحقتهم بالاعتقال والإبعاد وفرض الإقامة الجبرية عليهم.

وأكد على أن ما يقوم به العدو الصهيوني في القدس هو عبارة عن جرائم حرب خطيرة، مطالبا العرب والمسلمين وأحرار العالم والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمحاكم الدولية والوطنية بضرورة السعي الحثيث لتشكيل لجنة تقصي حقائق ولجان تحقيق دولية في هذه الجرائم الصهيونية وملاحقة مجرمي الحرب الصهيونية مع ضرورة توفير

العفو العام

والعفو الخاص من الناحية القانونية

الدائرة القانونية/المجلس التشريعي

العفو العام:

العفو العام هو قانون يصدر عن السلطة التشريعية (المجلس التشريعي الفلسطيني)، ويهدف إلى محو الصفة الجرمية عن الفعل بحيث يصبح غير معاقب عليه فيغدو كأنه فعل مباح وبه يتنازل المجتمع عن حقه بمعاقبة الفاعل على فعله. ولا يكون العفو العام إلا بقانون صادر عن السلطة التشريعية من أجل تجاوز الظروف الاجتماعية أو السياسية الصعبة والمحافظة على أمن المجتمع واستقراره ودعم الوحدة الوطنية.

العفو الخاص:

يعرف العفو الخاص بأنه "منحه من رئيس الدولة يمنحها إلى أحد الأفراد أو بعضهم بصفته الشخصية لغايات إصلاحية نبيلة أو لتجنب تنفيذ بعض العقوبات القاسية كعقوبة الإعدام ووقف الفتن والمشاحنات المحلية.

إن صدور العفو الخاص من قبل رئيس الدولة يؤدي إلى الإعفاء من العقوبة إلا أن الحكم في العقوبة رغم صدور العفو الخاص يبقى قائماً ومنجاً لآثاره القانونية، فتبقى الصفة الإجرامية عالقة به ولا يؤثر فيما تم تنفيذه من عقوبات، وهذا يعني أنه لا يترتب على العفو الخاص إلغاء الحكم وإنما يترتب عليه تغيير نوع العقوبة ومقدارها أو اعتبارها كأنها نفذت. ويبقى المحكوم عليه خاضعاً لإحكام العود والتكرار، وبالتالي تؤدي إلى حرمان المحكوم من ممارسة بعض الحقوق المدنية والسياسية كالحق في الترشح والحق في الانتخاب وغيره من الحقوق.

شاركوا في تكريم حفظة القرآن والمبدعين

نواب التشريعي يتضامنون مع أهالي المختطفين ويفتتحون أضخم حملة للعمل التطوعي ويواصلون لقاءاتهم المفتوحة مع المواطنين

واصل نواب المجلس التشريعي فعاليتهم ونشاطاتهم الوطنية على مدار الأيام القليلة الماضية . وتنوعت مظاهر هذه الفعاليات ما بين افتتاح والمشاركة

في حملة التطوع الأكبر في غزة ، واللقاءات المفتوحة مع المواطنين ، والمشاركة في حفلات تكريم حفظة القرآن الكريم والمبدعين من أبناء شعبنا .



د. دويك ونواب الخليل يشاركون في اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين

شارك د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ونواب الكتلة في محافظة الخليل في اعتصام أهالي المعتقلين السياسيين في سجون السلطة بالضفة الغربية حيث أكدوا على مطالبهم بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

وفد برلماني يزور معرض «رحلة أشواك»

إلى ذلك زار وفدا من نواب الكتلة معرض «رحلة أشواك» الذي تنظمه صحيفة فلسطين بمناسبة الذكرى الخامسة لانطلاقتها. وضم الوفد كلا من النواب: د. سالم سلامة ود. محمد شهاب ومشير المصري.

نواب غزة يشاركون في حملة "غزة أجمل رغم الحصار"

فقد شارك نواب الكتلة عن محافظة غزة في حملة "غزة أجمل رغم الحصار" التي نظمتها حركة حماس، وشارك في الحملة كل من النواب: د. خليل الحية ود. مروان أبو راس وم. جمال سكيك بمشاركة الآلاف من أبناء وأنصار حركة حماس.

وأعلن النائب د. الحية عن انطلاق فعاليات حملة "غزة أجمل رغم الحصار" التطوعية بمشاركة ما يزيد عن ١٠٠ ألف من عناصر ومؤيدي الحركة والمواطنين. بالتعاون مع المجالس البلدية والمحلية .

وأشار النائب الحية إلى أن هذا الجهد الذي تقوم به حركة حماس يضاف إلى جهد العمال وعمال البلديات الذين عملوا في أصعب الظروف وخاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع. مؤكداً بأن الحملة تأتي من منطلق التعاون على البر والتقوى وتعبير عن مدى التعاون بين أبناء الشعب الفلسطيني الذي يصبر على البقاء والعطاء.

و النائب أبو مسامح يشارك في الحملة

كما شارك النائب عن محافظة رفح سيد أبو مسامح في حملة «غزة أجمل رغم الحصار»، حيث قام بمشاركة العديد من قيادات حركة حماس والشخصيات ورؤساء البلديات بالمحافظة بتنظيف الشوارع وغرس الأشجار ودهان الأرصفة وجدران المنازل بمشاركة الآلاف من أبناء وأنصار الحركة.

نواب غزة ينظمون لقاء جماهيريا مفتوحا في حي الزيتون

كما نظم نواب الكتلة لقاء جماهيريا مفتوحا مع المواطنين في مسجد بلال بن رباح في حي الزيتون بمدينة غزة.

وشارك في اللقاء كل من النواب: د. مروان أبو راس وم. جمال سكيك وجمال نصار بحضور عدد كبير من مختارين ووجهاء وأهالي وأبناء المنطقة. وفي كلمته أعلن النائب نصار أنه سيتم كشف نتائج وتفاصيل ما بات يعرف بـ"ملف الكردي والروبي" بتاريخ ٢٠٣٠-٢٠١١م خلال مؤتمر صحفي، مؤكداً أن هذا الملف غير مرتبط بتغيير أو تشكيل حكومة جديدة.

بدوره شدد النائب أبو راس على ضرورة إنجاح المصالحة التي تعتبر

من وحي آية

هل النكبة الكبرى ضياع
فلسطين أم إضاعة الدين،
وتقزيم القضية حيناً بعد حين؟

النائب / د. يونس الأسطل



(.. وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ..)
(البقرة: ٢١٧)

تزداد وتيرة الحديث عن مصائب الشعب الفلسطيني كلما أهلكنا شهر أيار من كل عام؛ ذلك أن الخامس عشر منه قبل ثلاث وستين سنة، وبالتحديد في ١٩٤٨م، قد شهد قيام كيان صهيوني فوق أربعة أخماس أرضنا المقدسة، بعد ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني الذي غزا هذه المنطقة؛ تمهيداً لسيطرة اليهود عليها، ووفاءً بوعدهم بلفور، وتطبيقاً لخطة (سايبس - بيكو)، وحتى لا تقوم للإسلام قائمة، ولا للعرب نهضة، نكون بها نذراً للصليبيين؛ بل سادة عليهم، وأساتذة لهم، كما كنا أول مرة.

وقد جرى الاصطلاح على تسمية مذابح شعبنا الفلسطيني، وتشريد باقيه في تلك السنة بالنكبة، ولا شك أنها نكبة؛ بل طامةٌ وداهية؛ فإن إخراج الناس من ديارهم وأموالهم يُوزن بقتلهم، فكيف إذا وقعت فيهم مجازر كبرى، وإباداتٌ جماعية، ومما يشهد باستواء التهجير والقتل قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ» (النساء ٦٦)

فإن التخيير بين أمرين يدل على استوائهما في المنزل.

غير أن النكبة الحقيقية ليس أن يقع شعبٌ فريسةً لعدوه، بفعل المؤامرة الكبرى عليه، فقد وقعت شعوب كثيرة تحت وطأة الغزو والمجرم، ثم ما لبثت أن تحررت باستمساكها بعقيدتها وحقوقها، ومقاومتها لعدوها، ثم عودتها سيرتها الأولى عزيزةً كريمة.

إن آية المقال تخبرنا عن الهدف الأسمى من العدوان علينا نحن - الأمة الإسلامية -، إنها تكشف عن الجهد الدؤوب الذي لا يتوقف، فأعداؤنا لن يضعوا أوزار الحرب حتى يطمئنوننا إلى أننا قد هُجِرنا ديننا، وانسلخنا منه بالكلية، سواء دخلنا في دينهم، ورضينا بالتطبيع معهم، أو صرنا هملاً كالأنعام؛ لننسى أرضنا وديارنا؛ بل لننسى أنفسنا، مع أنه لن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم؛ اعتقاداً منهم أن من كان هوداً أو نصارى فقد اهتدى، وأنه لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، فهم أبناء الله وأحباؤه، والآخرة خالصة لهم من دون الناس؛ ولن تمسهم النار إلا أياماً معدودة.

فهل تحقق للاحتلال الصهيوني هذا الهدف؟ وهل حصل أن ازدربنا ديننا، وأصبحنا له من القائلين الكارهين؟

إن آية المقال تشكك في استطاعة العدو أن يصل بنا إلى الردة؛ بل التردى في وادٍ شقيق؛ لأن حرف الشرط (إن) يفيد الشك، ورجحان عدم تحقيق ذلك الهدف، بخلاف ما لو كان حرف الشرط (إذا)؛ فإنه يفيد رجحان الحصول.

غير أن ذلك لا يمنع من تحقيق انتصار جزئي في هذا الميدان؛ فقد شهدت تلك الحقبة قدرة اليهود على نُشر الإلحاد والأفكار اليسارية، وقد أشاعت في الناس أن الدين أفيون الشعوب، بل وصل بهم الأمر إلى حُد وجوب إلقاء السلاح إذا وصل إلى الحكم حزب (راكح)، وهو الحزب الشيوعي اليهودي. إن قيام كيان الاحتلال قد تزامن مع سلخ قضية فلسطين من بُعدها الإسلامي؛ لتكون قضية قومية، فهي قضية عربية، ولا شأن لثلاثة أرباع الأمة بها، فعلى الشعوب الإسلامية العجمية أن تستريح من واجب الإسهام في تحريرها، ثم لم يقف الأمر عند هذه المصيبة، بل جرى تقريرها لتكون قضية وطنية قطرية، مُد قام العرب بتدشين منظمة التحرير؛ لتمسي المقاومة مسؤولية الشعب الفلسطيني وحده، وعلى العرب أن يناموا ملء جفونهم، وأن يستغرقوا في سُبَاتهم، فلا جناح عليهم تجاه فلسطين، وتلك والله أكبر من نكبة فلسطين ابتداءً، ولا تقاس بها كذلك نكبة حُضرها في العرب وحدهم.

ويا ليت الأمر قد وقف عند ذلك الحد، فقد شهد عام ١٩٧٤م إنعام العرب على المنظمة بلقب الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بهدف قطع الطريق على القيادات الإسلامية أن تتمكن من توحيد الشعب الفلسطيني على خيار الدين والمقاومة، بعد أن شهد ذلك العام تفريق ميثاق المنظمة من جوهره، وهو الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، فاعتمدوا الكفاح السياسي والتفاوض؛ مع القبول بإقامة دولة على أي شبر يجري انتزاعه من الاحتلال.

لقد دخلت المنظمة بذلك في النفق المظلم المسدود، وها هي نتيجة ذلك ماثلة أمامنا، فقد تحوّل المناضلون إلى حراس أمن الاحتلال، والسهر على راحته، والضرب بيد من حديد على كل من تُسَوّل له نفسه أن يؤذي صهيونياً دُنياً، ولو كانوا أباةهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، ولو لُكن الفلسطينيين الجدد، الذين يتلقون تمويلهم وتدريبهم وتعبئتهم من الجنرال الأمريكيان، والصهاينة، وأكابر مجرميها من المحسوبين على الشعب الفلسطيني.

إن التخلي عن الإسلام سلاحاً في المعركة نكبة، وإن التخلي عن المقاومة وعن الدفاع عن النفس نكبة، وإن التعهد بأمن الاحتلال، والدخول في المفاوضات الأمنية نكبة، وإن التعاون الأمني مع الاحتلال نكبة، وإن السعي لنشر الخنا والفواحش في الناس تمهيداً للتطبيع نكبة، وإن الإعلام الداعر، تشويه الحقائق، واعتماد الإفك والشائعات نكبة، وإن ما نشرته الجزيرة من أسرار التفاوض، أو تبادل الأدوار مع الاحتلال في قتل المجاهدين، والعدوان على غزة نكبة، والقائمة تطول.

ولعل السرّ في كل أولئك هو الوهن والضعف والاستكانة، أو الركون إلى الروبيضات من القيادات، فقد كشف نبينا عليه الصلاة والسلام أن الأمم الكافرة يوشك أن تتداعى علينا كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها، لا من قلة فينا، ولكن كثرتنا كغشاء السيل، فقد نزع الله مهابتنا من قلوب أعدائنا، وقذف في قلوبنا الوهن، وقد سئل عن الوهن؟، فأجاب: حبّ الدنيا وكرهية الموت، وقد أثمر ذلك ركوعاً للمال المسييس، وارتقاءً في أحوال البغاة، وعشقاً للبقاء، فلما كان سبيل ذلك التنازل عن أربعة أخماس فلسطين، واعتبار الباقي أرضاً متنازلاً عليها، يلتمها الجدار والاستيطان والاحتلال، كان القبول بذلك، بل والابتهاج بدور الحارس للاحتلال، والخدام له، والعياذ بالله.

لكن البشارات العظيمة للخروج من تلك النكبات تتوالى، مُد خرجنا من نكبة النكبات، فتمسكنا بعقيدتنا، واستمسكنا بمنهج ربنا، فأعاننا على الصمود والمقاومة، وها هي الدنيا تتغير من حولنا لصالح عودة القضية إلى أحضان الشعوب العربية والإسلامية، بما يجعل التحرير والعودة قاب قوسين أو أدنى بمشيئة الله وتوفيقه، وما ذلك على الله بعزيز .

البديل العربي والإسلامي ينبغي أن يكون حاضرا

الحصار المالي .. سيف مسلط على رقاب الفلسطينيين



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

الصبر على المصالحة

لا ندعي أن المصالحة تشكل وصفاً سحرية لحل الأزمة الفلسطينية الداخلية من الألف إلى الياء، ولا ننتظر منها نقل الحال الفلسطيني الراهن من النقيض إلى النقيض.

ما أفرزته مرحلة الانقسام الماضية أثقل من أن يتم إنهاؤه وتفكيكه بجرة قلم، أو توقع طي صفحته بين عشية وضحاها، وخصوصاً أن الانقسام كرس مسارين متوازيين في الضفة والقطاع، وأحدث شرخاً نفسياً هائلاً بين أبناء شعبنا، ولم يتم معالجته واحتواء تداعياته بأي شكل كان خلال المرحلة الماضية.

اتفاق المصالحة جاء فجأة بدون مقدمات، وكان يفترض أن تسبقه بوادر حلحلة وتهيئة للعديد من القضايا التي يمكن التعامل معها، وأن يتم تجزئة ملفاته بحيث يسهل التعاطي معها وترحيل المعقد منها إلى مراحل لاحقة.

لا مرحلة انتقالية سبقت التوقيع النهائي للمصالحة، وبالتالي فإن الكل الفلسطيني فوجئ بحجم وثقل موروث الانقسام، وباتت قدرة حماس وفتح والفصائل على إنجاز ملفات التوافق الداخلي اليوم أكثر صعوبة. المصالحة أنجزت الكثير من الملفات عبر نصوص مجملة وإطارات عامة، وتركت التفاصيل لجلسات حوار لاحقة، ولئن كان هذا مجدياً لدى بعض الملفات فإنها غير ذات جدوى لدى البعض الآخر، وخصوصاً فيما يخص القضايا الكبرى ذات العلاقة بالأجهزة الأمنية ومحدداتها السياسية، والإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير.

لسنا بحاجة لجلد ظهورنا بسياسات النقد، فالمرحلة لا تحتل سوى طرح أفكار البناء والتوافق فقط لا غير، لذا فإن التماس العذر لأهل المصالحة يغدو الموقف الأصح والأصوب في إطار تشابكات الأوضاع وتعقيدات المواقف التي سادت في مرحلة ما قبل التوقيع. كل ذلك يقتضي الصبر على تطبيق بنود المصالحة، والتريث ألف مرة قبل استدعاء المحبطات والمهيجات التي تؤثر على مسار التوافق المنشود، وعدم الاستعجال في قطف الثمار قبل نضوجها في ظل التحديات الكبرى التي تلقي بظلالها على الوضع الفلسطيني قاطبة.

في المصالحة الخير كل الخير، لكن المرحلة تتطلب الصبر، ومزيداً من الصبر، والصبر على مزيد من الصبر، ريثما تنفك العقدة المستحكمة، وتستقيم المصالحة على سوقها كي تعجب شعبنا وتغيظ الأعداء.

الزمن يشكل جزءاً رئيسياً من علاج الأدواء التي نخرت في بنيان الواقع الفلسطيني خلال المرحلة الفائتة، ومتطلباً مهماً لبناء الثقة، وجسر الفجوات، وتنقية النفوس من أدران وشوائب الماضي.

لا شراكة حقيقية إلا بثمن، ولن نقطع مفاوز التحديات وعوائق الواقع إلا باجتراح الصبر، وتوسعة الصدور، وإحراق سفن الماضي، والنظر إلى المستقبل بروح المثابرة والأمل والرجاء، واحتمال المشاق في سبيل نيل المنى وبلوغ الأهداف.



النائب م. زيدان: سندخل مرحلة صعبة لأننا نستعيد فيها

قرارانا الوطني.. والمخاض سيكون عسيراً وقد ندفع الثمن بعض

الوقت.. والتهديد يطال الكل الوطني ويُفترض توفر البديل

العربي والإسلامي في حال فرض الحصار

ولفت النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" إلى ضرورة توفير البديل العربي والإسلامي في مواجهة الحصار المحتمل، مشددين على ضرورة فتح معبر رفح للناس والبضائع لدعم صمود شعبنا خلال المرحلة المقبلة.



النائب م. سكيك: عائدات الضرائب هي حق طبيعي وقانوني

لشعبنا.. وهناك تخوف من تشديد الحصار المالي الدولي خلال

المرحلة المقبلة.. وفتح معبر رفح للناس والبضائع لدعم صمود

شعبنا يشكل خطوة محورية لمواجهة الحصار

أكد نائبان في المجلس التشريعي أن المرحلة المقبلة قد تشهد فرض حصار مالي على السلطة الفلسطينية، مشيرين إلى أن الوضع الفلسطيني قد يدخل مرحلة صعبة نتيجة استعادة الفلسطينيين لقرارهم الوطني المستقل.

تشديد الحصار

فقد أكد النائب م. جمال سكيك أن عائدات الضرائب هي حق طبيعي وقانوني لشعبنا، وهي تقتطع من قوتنا، وقد كلفتنا الضحايا والشهداء والمرضى والأسرى والمال والمعاناة، داعياً أبناء شعبنا للاصطفاف جميعاً بشكل قوي وفعال في وجه الحصار والتحديات التي تقف عائقاً أمام انجاز وإتمام المصالحة الوطنية.

وأعرب النائب سكيك عن تخوفه من تشديد الحصار المالي خلال المرحلة المقبلة استكمالاً للحصار الاقتصادي السابق، لافتاً إلى أن شعبنا ضرب مثلاً عظيماً في الصبر والصمود والثبات على المبادئ في إطار حماية ثوابته الوطنية.

فتح معبر رفح

ولفت النائب سكيك إلى إمكانية توفر البدائل المالية بشكل مناسب وفعال لمواجهة الحصار المالي الذي تهدد به الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، مشدداً على ضرورة الثبات على المواقف وشحن الهمم والإرادة العالية من قبل

كل فئات الشعب والإخلاص في النوايا والصدق في القول والعمل، واليقين أن الرزق بيد الله وأنه لن يضيعنا سبحانه وتعالى، هذا أولاً.

وأضاف أن فتح معبر رفح للناس والبضائع لدعم صمود شعبنا يشكل خطوة ضرورية ومحورية لمواجهة الحصار، معرباً عن شكره العميق للقيادة المصرية التي أبدت رغبتها في فتح المعبر خلال الأيام القليلة القادمة لتخفيف المعاناة عن شعبنا.

وأعرب سكيك عن تفاؤله في قدرة شعبنا على الصمود، اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، وتجاوز كل التحديات التي تعترضه أسوة بصموده الأسطوري خلال المرحلة الماضية.

مرحلة صعبة

من جهته أكد النائب م. عبد الرحمن زيدان وجود تهديد صريح حول حرمان السلطة من عائدات الضرائب، وأن هناك إجراء اتخذته «إسرائيل» بهذا الخصوص، لافتاً إلى أن جميع شرائح الشعب الفلسطيني الآن في نفس البوتقة وأن التهديد يطال الكل الوطني الفلسطيني.

وشدد النائب زيدان على أن شعبنا مقبل على



وفد من «التشريعي» يزور معرض «رحلة أشواك» الذي تنظمه صحيفة فلسطين في مقرها بغزة



د. دويك ونواب الخليل يشاركون في اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين في سجون السلطة بالخليل



د. أحمد بحر ونواب التشريعي يستقبلون أ. محمد الرقب رئيس ديوان الموظفين العام المكلف في مقر التشريعي